ألمانيا تناشد كافة الأطراف في الأزمة الإيرانية الوعي بالمسؤولية

مسؤولة أمريكية: سنواصل فرض عقوبات على كل من يشتري نفط طهران

برلين – «وكالات»: ناشد وزير الخارجية الألماني، هايكو ماس، كافة الأطراف الوعي بالمسؤولية خلال التعامل مع الأزمة في الخلاف النووي مع إيران.

وقال ماس في تصريحات لصحف مجموعة «فونكه» الألمانية الإعلامية الصادرة أمس الإثنين: «يتعين على الجميع الآن التصرف من منطلق الوعي بالمسؤولية، وإلا سيكون هناك خطر أن تضيع منا فرصة التوصل إلى حل سلمي للنزاع».

وكانت إيران أعلنت مؤخراً زيادة عدد أجهزة الطرد المركزي والقيام بضخ الغاز في الجيل السادس من أجهزة الطرد المركزي لتخصيب اليورانيوم، في إطار المزيد من تقليص التزاماتها بالاتفاق النووي، وهو ما قد يساعد إيران في توفير مخزون من اليورانيوم من فئة أعلى بمعدلات أسرع، ما يقلل من الوقت الذي يمكن أن تستغرقه طهران لإنتاج مواد صالحة لصنع أسلحة نووية إذا أرادت.

واعتبر ماس تقليص إيران لالتزاماتها في اتفاق فيينا إشارة خاطئة تماماً، مطالباً طهران بالالتزام الكامل بالاتفاق النووي، موضحاً في الوقت نفسه أنه بالإمكان التوصل إلى حل، وقال: «لكن هذا الحل لن نتمكن –نحن الأوروبيين– من القيام به على نحو منفرد، بينما يزيد آخرون من المجازفة».

وكان الاتفاق المبرم عام 2015 يفرض قيوداً صارمة على إنتاج إيران لليورانيوم مقابل تخفيف العقوبات الاقتصادية، إلا أن الولايات المتحدة انسحبت من الاتفاق تحت حكم الرئيس دونالد ترامب وأعادت فرض العقوبات على طهران.

ويسعى الشركاء الأوروبيون في الاتفاق، فرنسا وبريطانيا وألمانيا، إلى العثور على طريق لتجنب العقوبات الأمريكية خلال التعامل مع إيران.

من ناحية أخرى قالت مسؤولة أمريكية لرويترز يوم الأحد إن الولايات المتحدة ستواصل فرض عقوبات على كل من يشتري النفط الإيراني، أو يتعامل مع الحرس الثوري، مضيفة أن واشنطن لن تمنح مجدداً أي إعفاءات لشراء نفط إيراني.

وقالت وكيلة وزارة الخزانة الأمريكية لشؤون الإرهاب والمخابرات المالية سيغال مندلكر: «ستواصل الضغط على إيران وكما قال الرئيس دونالد ترامب لن تكون هناك إعفاءات من أي نوع للنفط الإيراني».

وأضافت أن مبيعات النفط الإيراني شهدت «انخفاضاً حاداً» بفضل الضغوط الأمريكية.

وتراجعت صادرات النفط الخام الإيراني بمعدل تجاوز 80 في المئة، بعد إعادة فرض العقوبات الأمريكية في أعقاب انسحاب ترامب من الاتفاق النووي الإيراني المبرم في 2015.

ومنذ انسحابه بدعوى أن الاتفاق يصب في مصلحة إيران، أعاد الرئيس الأمريكي فرض عقوبات للتضييق على تجارة النفط الحيوية الإيرانية، وإرغام طهران على الرضوخ لقيود أشد تتعلق بأنشطتها النووية، وبرنامجها للصواريخ الباليستية، وعلى إنهاء حروبها بالوكالة في منطقة الشرق الأوسط.

ورداً على ذلك قلصت إيران التزاماتها بموجب الاتفاق النووي بدءاً من مايو (أيار) الماضي، للضغط على أطراف الاتفاق من الدول الأوروبية لحماية مصالحها واقتصادها.

وحاولت فرنسا، وألمانيا، وبريطانيا إطلاق آلية مقايضة تجارية مع إيران لحمايتها من العقوبات الأمريكية، لكنها تواجه صعوبات شديدة في تطبيقها.

ومنحت إيران يوم الأربعاء القوى الأوروبية 60 يوماً لتحرك فعال لإنقاذ الاتفاق النووي.

وفضلاً عن إنقاذ الاتفاق، تريد طهران استئناف بيع نفطها.

وقال مسؤولان إيرانيان، ودبلوماسي لرويترز في 25 أغسطس الماضي، إن إيران تريد تصدير 700 ألف برميل يومياً من النفط على الأقل في البداية، وما يصل إلى 1.5 مليون برميل يومياً فيما بعد، إذا أراد الغرب التفاوض مع طهران لإنقاذ الاتفاق النووي.

من جهة أخرى ذكر التلفزيون الإيراني الأحد، أن إيران قد تفرج قريباً عن الناقلة البريطانية المحتجزة وذلك بعد اكتمال الإجراءات القانونية.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية عباس موسوي للتلفزيون: «آمل أن تكتمل الإجراءات القانونية قريباً وسيفرج عن هذه الناقلة».

واحتجزت إيران ناقلة النفط البريطانية في يوليو الماضي، قرب مضيق هرمز بدعوى انتهاكها قواعد الملاحة البحرية، وذلك بعد أسبوعين من احتجاز القوات البريطانية ناقلة إيرانية قرب جبل طارق متهمة إياها بنقل نفط إلى سوريا، بما يخالف عقوبات الاتحاد الأوروبي.

وأفرج عن الناقلة الإيرانية في وقت لاحق، وأفرجت إيران منذ أيام عن 7 من طاقم الناقلة التي ترفع علم بريطانيا، وعددهم 23 فرداً.

وزير الخارجية الألماني هايكو ماس

حزب بوتين يفقد ثلث مقاعده

الانتخابات الروسية

موسكو – «وكالات»: قالت وكالة الإعلام الروسية إن حزب روسيا المتحدة الحاكم الذي يدعم الرئيس فلاديمير بوتين، خسر نحو ثلث المقاعد التي كان يسيطر عليها في الانتخابات المحلية في موسكو، فيما يشير إلى أن استراتيجية في التصويت طبقتها المعارضة ربما تكللت بالنجاح.

وسلطت الأضواء على انتخابات الأحد، بعدما تسبب استبعاد عدد كبير من مرشحي المعارضة في أكبر احتجاجات بالعاصمة الروسية منذ قرابة 10 سنوات.

وبرغم كونها محلية، إلا أن السياسي المعارض البارز اليكسي نافالني وحلفاءه اعتبروا انتخابات موسكو فرصة لتحقيق نجاحات على حساب حزب روسيا المتحدة قبل الانتخابات العامة في عام 2021.

وبدأت الاحتجاجات في منتصف يوليو الماضي، بعدما رفضت مفوضية الانتخابات المركزية تسجيل عدد كبير من مرشحي المعارضة في الانتخابات بدعوى عدم جمعهم ما يكفي من توقيعات المؤيدين، ونصح نافالني أنصاره بالتصويت في أنحاء روسيا لصالح المرشح الأوفر حظاً لهزيمة حزب روسيا المتحدة.

وأعاد مرشحون عن حزب روسيا المتحدة في موسكو تصنيف أنفسهم كمستقلين في محاولة على ما يبدو للنأي بأنفسهم عن الحزب الذي تراجعت شعبيته لأدنى مستوى في أكثر من 10 سنوات، وأظهرت بيانات شبه مكتملة استشهدت بها وكالة الإعلام الروسية أن حزب روسيا المتحدة قد فقد نحو ثلث المقاعد التي كان يسيطر عليها.

وذكرت الوكالة أن الحزب في سبيله للفوز بـ 26 مقعداً من مقاعد برلمان موسكو الـ 45 وهو ما يكفيه للاحتفاظ بالأغلبية، وكان الحزب قد حصل في عام 2014 على 28 مقعداً لمرشحين باسمه فضلاً عن 10 لمرشحين مستقلين بدعمهم.

وأضافت الوكالة أن الحزب الشيوعي انتزع هذه المرة مقاعد من حزب روسيا المتحدة حيث ذكرت تقارير أنه حصل على 13 مقعداً ارتفاعاً من 5، بينما حصل حزب يابلوكو الحر وحزب آخر على 3 مقاعد لكل منهما، وتأثرت شعبية الحزب الحاكم بالاستياء من تحركات لرفع سن التقاعد في وقت يشهد تراجعاً مطرداً في الدخل.

29 قتيلاً في هجومين شمال بوركينا فاسو

ميليشيات مسلحة في بوركينا فاسو

«وكالات»: قُتل 29 شخصاً في هجومين أحدهما بعبوة ناسفة، في بلدتين في شمال بوركينا فاسو البلد الفقير الواقع في غرب أفريقيا ويشهد منذ 4 سنوات ونصف السنة أعمال عنف تنسب إلى جماعات إرهابية مرتبطة بتنظيم القاعدة أو بتنظيم داعش.

وقال المتحدث باسم الحكومة ريميس فولغانس داندجينو في بيان إن «شاحنة نقل اصطدمت الأحد بعبوة ناسفة يدوية على طريق بارسالوغو–غينديبيلا في إقليم سانماتينغا». وأضاف أن «الحصيلة الأولية هي 15 قتيلاً فضلاً عن 6 جرحى تم نقلهم إلى مراكز طبية لتقديم الرعاية اللازمة لهم».

وذكر المتحدث في بيان آخر أنه على بُعد نحو 50 كيلومتراً من بارسالوغو، شن إرهابيون هجوماً أمس على موكب للمساعدات الغذائية على طريق دابلو–كيلبو، موضحاً أن هذا الهجوم أدى إلى مقتل 14 مدنياً وأضرار مادية كبيرة.

ومن جهته، قال مسؤول محلي إنّ «حوالى 10 من سائقي العربات الثلاثية العجلات كانوا في موكب للمساعدات الغذائية قتلوا أمس». وأوضح أنّ الهجوم استهدف موكباً لهذه العربات المحملة بمواد غذائية مرسلة إلى نازحين من هاتين المدينتين.

وكانت حصيلة سابقة للهجومين تحدثت أولاً عن سقوط 20 قتيلاً. وقال داندجينو إنه «تم نشر تعزيزات عسكرية وعمليات التفتيش جارية»، مشيراً إلى أن هذه المأساة تأتي بينما تبذل جهود أمنية حثيثة في هذه المنطقة.

وجاء الهجومان قبل أيام من قمة استثنائية لرؤساء دول غرب أفريقيا ستعقد في واغادوغو في 14 سبتمبر الجاري، وتواجه بوركينا فاسو المستعمرة الفرنسية السابقة منذ بداية 2015 هجمات إرهابية خصوصاً في شمال البلاد وشرقها، أوقعت أكثر من 570 قتيلاً.

ويبدو جيش بوركينا فاسو الذي منى بخسائر فادحة، أسفر أخطر هجوم استهدفه عن سقوط 24 قتيلاً في أغسطس الماضي غير قادر على وقف الاعتداءات، بينما بات التهديد الذي كان يتركز في الشمال، يطال مناطق أخرى عديدة في شرق البلاد وغربها، وأدت هذه الهجمات إلى نزوح كبير للسكان خصوصاً في الشمال، وتقع بعض مخيمات هؤلاء النازحين بالقرب من المدن.

وقال المتحدث باسم الحكومة إن «الحكومة تكرر استعدادها لمواكبة المنظمات والمؤسسات التي تشارك في العمل الإنساني لإنجاح مهماتها». وأضاف أن «الحكومة ستفعل ما بوسعها لتنظيم القوافل الإنسانية في المناطق المتضررة بالهجمات الإرهابية، بمواكبة أمنية».

وتفيد حصيلة أن الهجمات بعبوات يدوية الصنع التي بدأت في أغسطس 2018 تضاعفت منذ ذلك الحين وأسفرت عن سقوط أكثر من 80 قتيلاً. وأضاف المتحدث أن «الحكومة تدعو السكان وخصوصاً العاملين في قطاع النقل إلى الالتزام بالتعليمات الأمنية والتأكد من أن الطرق سالكة بالتعاون مع قوات الدفاع والأمن».

وذكر مصدر أمني أن المتطرفين اكتسبوا معرفة في تنظيم الهجمات، وهم يستطيعون زرع عبواتهم بسهولة في غياب قوات الأمن التي قلصت تحركاتها، ونقص المعلومات التي يدلي بها السكان.

وفي إطار جهودها للحد من الهجمات، مددت سلطات بوركينا فاسو في منتصف يوليو الماضي، لـ 6 أشهر حالة الطوارئ السارية منذ ديسمبر 2018 في معظم مناطق البلاد، وتنص حالة الطوارئ على منح صلاحيات إضافية لقوات الأمن، بينها عمليات دهم للمساكن في أي وقت من النهار أو الليل.

بكين: هونغ كونغ جزء لا يتجزأ من الصين

بكين – «وكالات»: قالت وسائل الإعلام الرسمية بالصين، أمس الإثنين، إن «هونغ كونغ جزء لا يتجزأ من الصين وأن أي شكل من النزعات الانفصالية سيسحق»، وذلك بعد يوم واحد من تجمع المتظاهرين عند القنصلية الأمريكية، طلباً للمساعدة في تحقيق الديمقراطية بالمدينة.

وقالت صحيفة (تشاينا ديلي)، إن «تجمع أمس الأحد في هونغ كونغ دليل على أن قوى خارجية تقف وراء الاحتجاجات التي بدأت في منتصف يونيو الماضي»، ونبهت المتظاهرين إلى ضرورة أن يكفوا عن اختبار صبر الحكومة المركزية.

واتهم المسؤولون الصينيون قوى خارجية بمحاولة إلحاق ضرر ببكين من خلال إثارة الفوضى في هونغ كونغ بسبب مشروع قانون لا يحظى بشعبية، كان سيسمح بمحاكمة المشتبه بهم في المحاكم التي يسيطر عليها الحزب الشيوعي بالصين.

وتحول الغضب من مشروع القانون إلى احتجاجات عنيفة أحياناً تطالب بقدر أكبر من الحرية لهونغ كونغ التي عادت إلى حكم الصين عام 1997 بموجب صيغة «بلد واحد ونظامين».

وأضافت الصحيفة في مقال افتتاحي أن «هونغ كونغ جزء لا يتجزأ من الصين، وهذه هي خلاصة القول التي يجب ألا يتحداها أحد سواء المتظاهرين أو القوى الخارجية التي تلعب أدواراً قذرة، المظاهرات لا تتعلق بالحقوق أو الديمقراطية، إنها نتيجة التدخل الخارجي، وحتى لا يساء تفسير ضبط الحكومة المركزية نفسها على أنه ضعف فليكن معلوماً أن أي شكل من التوجهات الانفصالية سيسحق».

جانب من مظاهرات هونغ كونغ

وقالت وكالة أنباء الصين الجديدة (شينخوا) في تعليق منفصل، إنه لا بد من تأكيد سيادة القانون وأن هونغ كونغ قد تدفع ثمناً أكبر إذا استمر الوضع الراهن.

من ناحيتها حذرت حكومة هونغ كونغ أمس الاثنين الحكومات الأجنبية من التدخل في «الشؤون الداخلية» للمدينة بعد احتجاجات عطلة نهاية الأسبوع التي سعت للحصول على دعم الولايات المتحدة في الأزمة المستمرة منذ 3 أشهر.

وأدانت الحكومة أيضاً في بيان لها «السلوك غير القانوني للمتظاهرين المتطرفين» بعد اشتباكات عنيفة بعد منتصف الليل بين بعض المتظاهرين والشرطة.

وجاءت الاحتجاجات المستمرة في هونغ كونغ على الرغم من أن زعيمة المدينة، الرئيسة التنفيذية كاري لام، سحبت الأسبوع الماضي رسمياً مشروع قانون تسليم المجرمين المثير للجدل والذي أثار الأزمة، والذي بموجبه كان سيتم السماح بتسليم المشتبه بهم جنائياً إلى الصين.

أستراليا تمنع الدخول إلى ثمانية مواقع على الإنترنت بسبب هجومي نيوزيلندا

عناصر من الأمن الأسترالي

«وكالات»: أمرت استراليا شركات الإنترنت بمنع الدخول إلى ثمانية مواقع ما زالت تعرض فيديو بصور الهجومين الدامين اللذين وقعا على مسجدين في نيوزيلندا في وقت سابق من العام الجاري.

وكان شخص مسلح ببنادق نصف آلية قد هاجم مسلمين أثناء صلاة الجمعة في كرايستشيرش في الجزيرة الجنوبية بنيوزيلندا في 15 مارس. وبث المهاجم الهجوم على الهواء على فيس بوك وجرى مشاركة هذا الفيديو على نطاق واسع.

وسارعت معظم المواقع الإلكترونية إلى حذف هذا الفيديو ولكن جولي انمان جرانت مفوضة السلامة الإلكترونية باستراليا قالت يوم الأحد إن ثمانية مواقع محلية تجاهلت طلباتها بحذف هذا المحتوى.

وقالت في بيان عبر البريد الإلكتروني «لا يمكن أن نسمح باستخدام هذه المادة البشعة لتشجيع أو التحريض أو الإيعاز على القيام بمزيد من الأعمال الإرهابية».

ويأتي حجب تلك المواقع الثمانية وسط تركيز استراليا جهودها لشن حملة على مشاركة المحتوى العنيف عبر الإنترنت.

وأقرت استراليا في أبريل قانوناً يسمح لكانبيرا بتغريم شركات التواصل الاجتماعي ما يصل إلى عشرة في المئة من دخلها العالمي السنوي وسجن المسؤولين التنفيذيين فترة تصل إلى ثلاث سنوات إذا لم يتم حذف المحتوى العنيف «بسرعة».